

مسألة الدولة وصراع «الصّور التاريخية»

التحرير

I

ليست مسألة السلطة والدولة في الإسلام البسيط مسألة قليلة الشأن. ولا ترجع أهميتها إلى استمرار تأثيرها في مجالنا السياسي والاجتماعي والأخلاقي وحسب؛ بل إلى موقعها في وعينا الحاضر، والخلاف حولها فيما بين الباحثين العرب والمسلمين، وفي نقاشات الدارسين الأجانب، أيضاً.

وقد أثرت المسألة من جديد في العقدين الأخيرين من السنين لاعتبارين عمليين؛ الأول ما رُئي أنه فشل للدولة القطرية / القومية في الوطن العربي. والثاني قيام الثورة الإيرانية وظهور حركاتٍ سياسيةٍ تدعو للدولة الإسلامية. أمّا فشل السلطات القطرية فقد أُرجع تارةً إلى أنها لم تكن حديثة بما فيه الكفاية، بمعنى أنها استمرت تسترشد أو تتأثر بمفاهيم «دينية قديمة» للأمة والدولة والسلطان. وأرجع طوراً إلى ظهورها تحت ضغوط الاستعمار، وتبعيتها المفرطة للنظام الرأسمالي العالمي. وأدّى قيام الصيغة الإيرانية للدولة الإسلامية، وانتشار الحركات السياسية الداعية للدولة الإسلامية؛ إلى الذهاب إلى أن «الإسلام السياسي» لم يعد حُلماً للتقليديين المترحمين على العثمانيين؛ بل دخل إلى أفق «المشروع» الذي ينبغي النظر إليه بجدية. ولذا، ففي الوقت الذي اتجهت فيه الدراسات لتحليل طبيعة «السلطة» في الوطن العربي المعاصر؛ عاد النقاش في

تحليل «المراجع» الفكرية للحركات الإسلامية؛ إلى التاريخ القديم لعلاقة الإسلام بالدولة، والعرب بها، والمعنى الديني والسياسي للخلافة والسلطنة وما شابه من أشكال السلطة والدولة. ولا شك أن النقاش حول هذه المسائل مشروع بل ضروري. لكن المشكلة أنه يجري من ضمن آفاقٍ معاصرةٍ تماماً - وهذا مفهوم - لكنه وبآفاقه هذه حريٌّ أن لا يُوصَلَ لتنتائج معقولةٍ في الإدراك والفهم والحكم. وبخاصةٍ إذا أخذنا في الاعتبار المفاهيم الشمولية التي يجري التناقش حولها، والخلاف عليها؛ مثل الإسلام والديمقراطية، والإسلام والمجتمع المدني، والإسلام والدولة الوطنية، والإسلام والعلمانية، وهل «الدولة الإسلامية» القديمة سلطة ثيوقراطية.. الخ.

واستقر في وعي كثير من المسلمين المُحدَثين ربط الإسلام كدين بالدولة كنظامٍ سياسي. بل واستقرَّ أيضاً أن الإسلام بطبيعته دينٌ ودولةٌ. ويرجع ذلك في جزءٍ كبيرٍ منه إلى «صورة المسلمين» منذ القديم عن عصر الرسول (ﷺ) والخلافة الراشدة حيث تلازم الأمران حسب تلك الصورة، ثم عادا للتلازم (الخلافة والسلطة) لدى العثمانيين حتى خروج السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩ م. ويقوي من الوعي بالصورة وضرورتها عدم قدرة «الدولة» عند العرب، وفي العالم الإسلامي، في الخمسين سنة الماضية على حلّ المشكلات الكبرى المتعلقة بالوجود والحرية والوحدة والتنمية والتقدم.

أما المستشرقون القدامى فقد حيرتهم الخلافة منذ القرن الثامن عشر. فهناك الطابع القدسي الذي تُضفيه على نفسها. وهناك من جهة ثانية «عدم القدسية» التي ينظر بها إليها المسلم؛ سواء أكان معارضاً أو يدين لها بحق «الطاعة والنصرة». ثم هناك أيضاً الضعف السياسي للخلافة في أكثر عصورها، وعدم تأثر «وعمي» الجماعة والأمة بهذا الضعف أو الغياب. وقد حاول بعض من المستشرقين المعاصرين حلّ هذه الإشكالات، بالقول إن «الدولة» لم تكن موجودة أصلاً لدى العرب طوال القرن الهجري الأول، وأن «وجودها المُدَّعى» كان صورةً اصطنعها الفقهاء والمؤرخون فيما بعد. ويبدو هذا لأول وهلة حلاً للإشكالات القائمة والمتمثل في بقاء الإسلام / الدين والإسلام / المجتمع اليوم

بدون الدولة الحارسة أو السائسة. لكن الذين يقولون من المستشرقين بغياب الدولة في العصر الأول، يقولون أيضاً بغياب الدين! وهكذا تتحوّل المسألة إلى أحجية بدلاً من أن تكون تنقيحاً تاريخياً موضوعياً متحرراً من «الوعي السائد» لدى المسلمين، ومن «الأفكار المسبقة» لدى المستشرقين.

II

وليس من المنتظر والأمر أمر وعي قبل أن يكون أمر قراءة لتجربة تاريخية ماضية أن تصل المسألة في المدى القصير إلى فهم موضوعي أو صورة وثائقية تحظى بالقبول. على أن المقاربة لا تخلو من فائدة؛ بل هي ضرورية لأهمية «مسألة الدولة» في تاريخنا وحاضرنا. ونود أن نقترح هنا بعض الأفكار. وهي أفكار لا ترقى إلى مستوى الرؤية الشاملة أو المدّعية لحلّ كلّ الإشكاليات.

تشارك الدول والإمبراطوريات في أمر واحد مهمّ هو ميتافيزيقية الأصول أو أسطوريتها. وليس المقصود بالأسطورة (الميثولوجيا) هنا الوهم أو البعد عن الحقيقة التاريخية؛ بل الرمزية الشاسعة الأفاق، والمحوطة بالقداسة، التي تحفّ بها. نعرف ذلك عن الإمبراطوريات والدول القديمة عند البابليين والمصريين والإغريق والرومان؛ كما نعرفها في الدول القومية الحديثة من فرنسا وبريطانيا وهولندا والسويد، وإلى ألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة واليابان. دائماً هناك «عصر ذهبي» يقع مع بداية الأمة والدولة أو تاريخهما المعروف وغير المعروف. والدولة الإسلامية (الخلافة) لا تختلف عن الدول قديماً وحديثاً؛ فعصر الخلافة الراشدة الذي تبلورت فيه الأمة، وتخلّقت الدولة هو «العصر الذهبي». والمعروف أن «الدولة الأموية» التاريخية قامت في أعقاب «الفتنة الكبرى» أو الحرب الأهلية الناجمة عن مقتل عثمان بن عفان. وما كان ممكناً أن تقيم دولة نفسها، أو تعلّل شرعيتها واستمرارها بفرض النظام بعد حرب أهلية فقط. ربما حاول ذلك معاوية، أو عبد الملك. لكن أمر المشروعية العليا، والسرعة التي يقبلها الجميع ويخضع لها الجميع؛ ما كان يمكن حلّها بالنسبة للمجتمع إلا بالعودة إلى النبوة، وإلى العصر الذهبي للخلافة الراشدة. فكانت الخلافة، أو خلافة الله أو خلافة النبوة؛ كلّ ذلك كان تأسيساً لمشروعية، وفرضاً لشرعة،

ورجوعاً إلى تاريخٍ أو صورة تاريخٍ للتكون والسواد. بيد أن ما فهمه المجتمع من «الخلافة» أنها خلافته هو، وليست خلافة بني مروان. فكانت الصراعات الطويلة الأمد بين «الأمّة المستخلفة» و«السلطة المستخلفة». وما استطاع أنصار «السلطة» الدفاع عنها إلا بالقول إن زوالها يعني العودة للحرب الأهلية. بينما أمل معارضوها بإزالتها للعودة للعصر الذهبي، عصر الخلافة الراشدة؛ حين كانت الأمّة والدولة موحدتين في كيانٍ صلبٍ واحد. ونجح العباسيون في الوصول للسلطة لكنهم لم ينجحوا طبعاً في إقناع أحدٍ بأن الأمّة والدولة عادتا لعصر التوحد الذهبي؛ فكان ذلك بدايةً للانفصام بين «الشريعة» و«السياسة»، بين المجال الديني المتعلق بالمجتمع وشعائره وممارساته، والمجال السياسي المتعلق ببنية السلطة، وإداراتها، وجيوشها، وضرائبها. وما كان ذلك انفصاماً للدين عن الدولة بالمفهوم الحديث للعلمانية أو الليبرالية. فقد بقيت المشروعية العليا واحدة: أصل الأمّة، وأصل الخلافة أو الدولة. لقد برز مقدّسان: «الجماعة المقدّسة»، و«الدولة المقدّسة» أو خلافة الله. ودأخل الجماعة المقدّسة إحساساً باليأس من إمكان التخلّص من مقدّس الدولة بدا في الأثر القائل: تكون الخلافة ثلاثين عاماً ثم يكون مُلكٌ عَضُوض. بينما ظلّت السلطة مقتنعة أنها تُمسك بزمام المقدّس من خلال خلافتها في الأرض، وخلافتها للرسول (ﷺ).

وخلال الصراع على «المشروعية العليا» أو «الاستخلاف» بين المقدّسين تكوّن المجالان المتوازيان، كما تكونت مؤسساتهما، ونقاط التلاقي والافتراق بينهما. وبرزت بينهما مشتركات كثيرة عملية في العبادات والمعاملات، والدفاع عن الكيان تجاه الخارج. لكنّ الجماعة استمرت تتهم «الدولة» بخيانة المقدّس أو انتهاكه؛ بينما أصرت السلطة من جهتها على أنها هي التمثيل الأصدق والأصفي لذلك المقدّس. وكانت الأزمات تتصاعد بين الطرفين عندما تعتقد إحدهما أنّ «المقدّس» بالمعنى الذي تفهمه هي قد اخترق من جانب الأخرى؛ كما حدث في محنة خلق القرآن مثلاً. ثم يعود الهدوء عندما تطمئن كلٌّ منهما إلى أنّ الأخرى تعمل في مجالها، ومجالها الخاص فقط.

وتغيّرت المسائل بضعف الخلافة، وفقدتها لمجالها السياسي الخاص. ففقدت

ادّعاءها، ولجأت إلى «الجماعة» التي ألجأتها كأثرٍ من آثار الماضي، ماضيها هي، وكذكرى للعصر الذهبي، عصر الخلافة الراشدة. وما كانت للدولة السلطانية الجديدة والبازغة دعاوى خلافةٍ ولا قداسة. بل قامت تلك الدول منذ السلاجقة وإلى الأيوبيين والمماليك والعثمانيين؛ بتبني مقدّس الجماعة. فعادت للنقاشات والخلافات سويتها السياسية البحتة. وجرى الاحتكامُ في المشكلات السياسية والأمنية إلى المقياسين العمليين: الكفاية (ضبط الداخل)، والشوكة (الدفاع في مواجهة الخارج).

وهكذا، فقد تكون مشكلات الدولة العربية الحديثة في جانبها الأيديولوجي؛ ناجمةً عن مقدّس الجماعة والأمة. فهناك وعيٌ قوميٌّ وعريقٌ بالأمة الواحدة، والدار الواحدة، والدولة الواحدة. وهي أمورٌ لم تنجز - أو لم ترد - السلطات العربية الحديثة في نطاقها شيئاً. أما الدعوات الحارة للدولة الإسلامية؛ بل والخلافة الإسلامية؛ فقد لا تكون غير حنينٍ - صحّيٍّ أو مرّضيٍّ؟! - للأمة الواحدة، والدار الواحدة، والدولة الواحدة!

يتضمن هذا العدد وجهات نظر مختلفة ومتباينة في أصل الدولة وطبيعتها وتطوراتها في الإسلام الأول. والهدف من وراء ذلك إثراء النقاش حول هذه المسألة الحساسة والبالغة الأهمية في التجربة التاريخية لأمتنا.

التحرير

